المسؤولية القانونية
عن الإخلال بالعقود الحكومية
دراسة مقارنة

محمد عباس فاضل العامري
المستشار القانوني
اختصاص في تشريع المالي والإداري

المركز الاكاديمي للنشر
مكتبة اليازوري العلمية للنشر والتوزيع سلطنة عمان

Scanné avec CamScanner

المحتويـــات

Scanné avec CamScanner

المحتويات

الإهـداء 7

المقدمة 9

الفصل الأول: ماهية العقد الإداري 19

المبحث الأول: مفهوم العقد الإداري 22

المطلب الأول: تعريف العقد الإداري 22

المطلب الثاني: أركان العقد الإداري 28

الفرع الأول: الرضـا 28

الفرع الثاني: المحـل 33

الفرع الثالث: السبب 36

الفرع الرابع: الشكلية 38

المطلب الثالث: عناصر العقد الاداري 40

الفرع الأول: أن يكون أحد طرفي العقد جهة حكومية 40

الفرع الثاني: اتصال العقد بنشاط المرفق العام 45

الفرع الثالث: اتباع اساليب القانون العام (الشروط الاستثنائية غير المالوفة) 51

المطلب الرابع: الآثار المترتبة على كون العقد من العقود الادارية 61

المبحث الثاني: أنواع العقود الإدارية 64

المطلب الأول: عقد الالتزام أو الامتياز 64

الفرع الأول: الأحكام القانونية لعقد الالتزام 66

الفرع الثاني: السمات العامة لعقد التزام المرافق العامة 71

الفرع الثالث: طبيعة عقد الالتزام 72

الفرع الرابع: مزايا وعيوب عقد الامتياز 73

المطلب الثاني: عقد الإشغال العامة 76

الفرع الأول: تعريف عقد الاشغال العامة 77

الفرع الثاني: عناصر عقد الاشغال العامة 79

Scanné avec CamScanner

الفرع الثالث: تمييز عقد الأشغال العامة عن عقد تقديم المعونة 81
المطلب الثالث: عقد التوريد 82
الفرع الأول: تعريف عقد التوريد 82
الفرع الثاني: خصائص عقد التوريد 86
المطلب الرابع: عقود الخدمات الاستشارية 88
المطلب الخامس: عقد النقل 91
المطلب السادس: عقد الانتظام بالدراسة والتعهد بخدمة الدولة 92
المبحث الثالث: مراحل طرق ابرام العقود الإدارية 94
المطلب الأول: مراحل التعاقد الاداري 94
الفرع الأول: الإعـلان 95
الفرع الثانـي: المفـاوضـة 97
الفرع الثالـث: الإيجـاب 99
الفرع الرابـع: القبـول 101
المطلب الثاني: طرق التعاقد الإداري 103
الفرع الأول: المناقصة أو المزايدة 104
الفرع الثانـي: الممـارسـة 111
الفرع الثالـث: الاتفـاق المباشـر 113
الفصل الثاني: تنفيذ العقد الإداري 117
المبحث الأول: التزامات طرفي العقد الإداري 121
المطلب الأول: التزامات الإدارة تجاه المتعاقد معها 121
الفرع الأول: تمكين المتعاقد من انجاز العمل المتفق عليهِ 122
الفرع الثاني: التزام الإدارة بتسلم العمل المنجز 122
الفرع الثالث: التزام الإدارة بدفع المستحقات المالية للمتعاقد معها 123
المطلب الثاني: التزامات المتعاقد مع الادارة 125
الفرع الأول: التزام المتعاقد بتنفيذ التزاماتهِ التعاقدية شخصياً 125

Scanné avec CamScanner

الفرع الثاني: استلام الموقع أو موضوع العقد وتثبيت موعد المباشرة بالتنفيذ..... 126
الفرع الثالث: تهيئة منهاج تقدم العمل..... 128
الفرع الرابع: التنفيذ على وفق شروط العقد 128
الفرع الخامس: إنجاز العمل وتسليمه إلى الإدارة ضمن المدة التعاقدية..... 129
المبحث الثاني: حقوق طرفي العقد الإداري 130
المطلب الأول: حقوق الإدارة 130
الفرع الأول: حق الإدارة في الإشراف على المتعاقد معها وتوجيهه 130
الفرع الثاني: حق الإدارة في توقيع الجزاءات على المتعاقد معها 132
الفرع الثالث: حق الإدارة في تعديل الشروط التنظيمية بإرادتها المنفردة 139
الفرع الرابع: حق الإدارة في إنهاء العقد 141
المطلب الثاني: حقوق المتعاقد مع الإدارة 141
الفرع الأول: نظرية المخاطر الإدارية (نظرية فعل الامير)..... 142
الفرع الثاني: نظرية الظروف الطارئة (نظرية المخاطر الاقتصادية) 145
الفرع الثالث: نظرية العقبات المادية غير المتوقعة 148
المبحث الثاني: سلطة الإدارة في تعديل العقد الاداري 154
المطلب الأول: ماهية سلطة الإدارة في تعديل العقد الاداري 154
المطلب الثاني: الاساس القانوني لسلطة الإدارة في تعديل العقد الاداري 157
الفرع الأول: فكرة السلطة العامة كأساس لسلطة تعديل العقد الاداري 158
الفرع الثاني: فكرة المرفق العام كأساس لسلطة تعديل العقد الاداري 159
المطلب الثالث: القيود الواردة على سلطة الإدارة في تعديل العقد الاداري..... 160
الفرع الأول: القيود التشريعية للتعديل 161
الفرع الثاني: القيود العامة للتعديل..... 165
المطلب الرابع: الآثار المترتبة على استعمال الإدارة لسلطة التعديل 173
الفرع الأول: تمديد مدة العقد 173
الفرع الثاني: التغيير في كلفة الاعمال 175

Scanné avec CamScanner

الفرع الثالث: جزاء الخروج على قيود استعمال حق التعديل 179
الفصل الثالث: الجزاءات الإدارية في العقد الإداري 183
المبحث الأول: مفهوم الجزاءات الإدارية 186
المطلب الأول: تعريف الجزاءات الإدارية وخصائصها 187
الفرع الأول: حق الإدارة في توقيع الجزاء بنفسها دون اللجوء إلى القضاء 190
الفرع الثاني: الجزاءات الإدارية تفرض دون الحاجة إلى النص عليه في العقد 194
الفرع الثالث: سلطة الإدارة في توقيع الجزاءات ترد عليها بعض القيود 197
المطلب الثاني: الأساس القانوني لفرض جزاءات الادارية 199
الفرع الأول: فكرة السلطة العامة كأساس السلطة الإدارة في توقيع الجزاءات.. 199
الفرع الثاني: فكرة المرفق العام كأساس لسلطة الإدارة في توقيع الجزاءات..... 200
المبحث الثاني: انواع الجزاءات الإدارية 203
المطلب الأول: الجزاءات المالية 203
الفرع الأول: الغرامات التأخيرية 204
الفرع الثاني: التعويضات 208
الفرع الثالث: مصادرة التأمينات 211
المطلب الثاني: الجزاءات غير المالية (الضاغطة) 214
الفرع الأول: سحب العمل في عقود الاشغال العامة 215
الفرع الثاني: وضع المشروع تحت الحراسة في عقد الامتياز 222
الفرع الثالث: الشراء على حساب المتعاقد في عقد التوريد 223
المطلب الثالث: جزاءات تسمح للإدارة انهاء عقودها (الجزاءات الفاسخة) 228
الفرع الأول: فسخ العقد 228
الفرع الثاني: الإسقاط 233
المطلب الرابع: الجزاءات الجنائية 234
الفصل الرابع: سلطة الإدارة في سحب العمل 241
المبحث الأول: القيود الشكلية لسحب العمل 245

Scanné avec CamScanner

المطلب الأول: الإعذار 245
الفرع الأول: ضرورة الاعذار 247
الفرع الثاني: مضمون الاعذار 253
الفرع الثالث: الاعفاء من الاعذار 256
المطلب الثاني: التسبيب 261
الفرع الأول: اهمية التسبيب 262
الفرع الثاني: ضرورة التسبيب 264
المبحث الثاني: القيود الموضوعية لسحب العمل 270
المطلب الأول: الالتزام بالتنفيذ شخصيا 271
الفرع الأول: عدم جواز التنازل عن العقد أو التعاقد بشأنه من الباطن دون موافقة الادارة 272
الفرع الثاني: آثار التنازل عن العقد والتعاقد من الباطن 277
المطلب الثاني: موت المتعاقد أو افلاسه أو اعساره 281
الفرع الأول: حالة موت المتعاقد 281
الفرع الثاني: حالة افلاس المتعاقد أو اعساره 285
الفصل الخامس: الإطار القانوني للحماية الجنائية للعقود الحكومية . 289
المبحث الأول: التعريف بالحماية الجنائية للعقود الحكومية 292
المطلب الأول: تعريف الحماية الجنائية للعقود الحكومية 292
الفرع الأول: المفهوم اللغوي للحماية الجنائية 293
الفرع الثاني: المفهوم الاصطلاحي للحماية الجنائية 294
المطلب الثاني: المصلحة المعتبرة من الحماية الجنائية للعقود الحكومية 294
المبحث الثاني: صور الاخلال بالعقود الحكومية والتي تشكل جرائم جنائية 299
المطلب الأول: الجرائم الماسة بالعقود الحكومية 301
الفرع الأول: المسؤولية الجنائية عن الاخلال بالعقود الحكومية 302
الفرع الثاني: المسؤولية الجنائية عن الإخلال بحرية وسلامة المزايدات والمناقصات 304

Scanné avec CamScanner

الفرع الثالث: جريمة الانتفاع من العقود الحكومية 314
المطلب الثاني: الجرائم الماسة بالاعتداءالعقود الحكومية 318
الفرع الأول: الجرائم الواقعة على الأموال العامة 318
المطلب الثالث: الجرائم التي تشكل تجاوز لحدود الوظيفة العامة..... 335
الفرع الأول: جريمة إفشاء الأسرار 336
الفرع الثاني: جريمة الإضرار بالمصالح والاموال العامة و الخاصة 340
الفرع الثالث: جريمة الاضرار العمدي من أجل تحقيق منفعة على حساب الغير ... 347
الفرع الرابع: جريمة الإضرار بمصلحة عامة من أجل الحصول على منفعة خاصة 350
الفصل السادس: سلطات الإدارة في مرحلة تنفيذ العقد الاداري..... 355
المبحث الأول: سلطة الإدارة في الاشراف والمتابعة 359
المطلب الأول: مفهوم سلطة الإدارة في الاشراف والمتابعة 359
الفرع الأول: تعريف سلطة الإدارة في الاشراف والمتابعة 359
الفرع الثاني: التمييز بين سلطة الاشراف والمتابعة وسلطة الضبط الاداري..... 362
المطلب الثاني: الاساس القانوني لسلطة الإدارة في الاشراف والمتابعة 364
الفرع الأول: الاساس القانوني لسلطة الاشراف والمتابعة عند وجود نص يحددها . 365
الفرع الثاني: الاساس القانوني لسلطة الاشراف والمتابعة في حالة عدم وجود نص يحددها..... 368
المطلب الثالث: نطاق سلطة الاشراف والمتابعة 370
الفرع الأول: حدود سلطة الاشراف والمتابعة للادارة 370
الفرع الثاني: اخطاء الادارة 376
المبحث الثاني: سلطة الإدارة في تعديل العقد الاداري 379
المطلب الأول: مفهوم سلطة الإدارة في تعديل العقد الاداري..... 379
المطلب الثاني: الاساس القانوني لسلطة الإدارة في تعديل العقد الاداري 383
الفرع الأول: فكرة السلطة العامة كأساس لسلطة تعديل العقد الاداري 383
الفرع الثاني: فكرة سير المرفق العام كأساس لسلطة تعديل العقد الاداري..... 384

Scanné avec CamScanner

المطلب الثالث: القيود الواردة على سلطة الإدارة في تعديل العقد الاداري..... 386
الفرع الأول: القيود التشريعية للتعديل 386
الفرع الثاني: القيود العامة للتعديل..... 391
المطلب الرابع: الاثار المترتبة على استعمال الإدارة لسلطة التعديل 400
الفرع الأول: تمديد مدة العقد 400
الفرع الثاني: حق المتعاقد في التعويض..... 402
المبحث الثالث: ضمانات المتعاقد أمام القضاء..... 407
المطلب الأول: ضمانات المتعاقد أمام قاضي الإلغاء..... 410
المطلب الثاني: ضمانات المتعاقد أمام قاضي العقد..... 424
الفصل السابع: الجهات التي تمارس الرقابة الإدارية على العقود الحكومية 437
المبحث الأول: الجهات التي تمارس الرقابة الداخلية على تنفيذ العقود الحكومية 440
المطلب الأول: جهاز الاشراف الهندسي..... 440
الفرع الأول: تعريف جهاز الاشراف الهندسي..... 440
الفرع الثاني: واجبات جهاز الاشراف الهندسي 444
المطلب الثاني: رقابة الوزير المختص أو من هم بحكمه 447
المطلب الثالث: رقابة تشكيلات الرقابة والتدقيق الداخلي على تنفيذ العقد الاداري 462
المطلب الرابع: رقابة الوحدات القانونية على تنفيذ العقد الحكومي..... 468
المطلب الخامس: رقابة تشكيلات العقود في الوزارات أو الجهات غير المرتبطة بوزارة على تنفيذ العقد الحكومي 470
الفرع الأول: تأسيس تشكيلات العقود 471
الفرع الثاني: الدور الرقابي لتشكيلات العقود الحكومية 472
المبحث الثاني: الجهات التي تمارس الرقابة الخارجية على تنفيذ العقد الاداري... 476
المطلب الأول: رقابة مجلس الوزراء على تنفيذ العقد الحكومي..... 477
المطلب الثاني: رقابة وزارة المالية على تنفيذ العقد الحكومي 484
الفرع الأول: رقابة دائرة الموازنة على تنفيذ العقد الحكومي 486

Scanné avec CamScanner

الفرع الثاني: رقابة دائرة المحاسبة على تنفيذ العقد الحكومي 487
المطلب الثالث: رقابة وزارة التخطيط على تنفيذ العقد الاداري 492
الفرع الأول: رقابة دائرة العقود الحكومية على تنفيذ العقد الاداري 496
الفرع الثاني: رقابة دائرة تخطيط القطاعات على تنفيذ العقد الاداري 500
الفرع الثالث: رقابة وزير التخطيط على تنفيذ العقد الاداري 502
المطلب الرابع: الجهات التي تستعين بها الإدارة في الرقابة على تنفيذ العقد الاداري504
الفرع الأول: رقابة ديوان الرقابة المالية على تنفيذ العقود الادارية 505
الفرع الثاني: رقابة هيئة النزاهة على تنفيذ العقد الحكومي 518
الفرع الثالث: التعاون بين ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة ومكاتب المفتشين العموميين في الرقابة على تنفيذ العقد الاداري..... 523
الخاتمة 528
المحتويات..... 531

Scanné avec CamScanner